

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التجارية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تأثير جائحة كورونا على تمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف:

د. نويبات عبد القادر

من إعداد:

- فراحتية ربح

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د. نويبات عبد القادر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

بداية نشكر الله سبحانه وتعالى

الذي اعاننا ووفقنا لإتمام هذه الرسالة، وعملا بقول رسوله الكريم

ﷺ " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، فإننا

نتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير الى أستاذنا المشرف:

" الدكتور نوبيات عبد القادر" لما قدمه من إثراءات جوهرية طيلة فترة

اعداد الرسالة فله منا كل التقدير والاحترام...زاده الله علما ورفعة

وجزاه كل اليمن والخير كما نتقدم بالشكر الى لجنة المناقشة على قبولها

مناقشة هذا العمل المتواضع، وكل من كانت له يد للمساعدة

على إتمام هذا العمل،

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى اختي "أما" التي طالما تزييل وحشتي وتبديد
بوجودها غربتي وحيرتي إلى خلجة الإحساس أطال الله في عمرها
ورزقها الله الصحة والعافية...

إلى أمي الحبيبة التي غمرتني بعطفها ووسعتني بحبها وحنانها وتقاسمت
معي حلو الحياة ومرها وكانت ركنا آوي إليه لإزالة هموم الفؤاد حين
تثقله المتاعب.

إلى البراعم الصغار

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء



المحتويات

الصفحة	الموضوعات
	شكر
أ-	مقدمة
الفصل الأول: أثر الازمات الاقتصادية على تمويل التجارة الخارجية	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مدخل عام حول الازمات الاقتصادية
6	المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية العالمية
7	المطلب الثاني: أسباب وآثار الازمات المالية
16	المطلب الثالث: تواريخ الازمات الاقتصادية المهمة
18	المبحث الثاني: الازمات الاقتصادية التي هزت العالم
18	المطلب الأول: أزمة التضخم
21	المطلب الثاني: أزمة الكساد
30	المطلب الثالث: أزمة الائتمان
39	خلاصة
الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على تمويل التجارة الخارجية	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: عموميات حول Covid 19
42	المطلب الأول: تعريف Covid 19
44	المطلب الثاني: جائحة كورونا من الصين إلى العالم:
46	المطلب الثالث: التجارة الدولية في حالة اضطراب.
48	المبحث الثاني: مخلفات جائحة كورونا.
48	المطلب الأول: آثار كورونا على التجارة الخارجية والحالات الاجتماعية.
51	المطلب الثاني: السياسات العامة والإجراءات المتخذة للوقاية من Covid 19

53	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: آثار كوفيد 19 على حجم وتمويل التجارة الدولية مع الإشارة للجزائر.	
55	تمهيد
56	المبحث الأول : أثر كوفيد19-على حجم التجارة الخارجية.
56	المطلب الاول: آثار جائحة كوفيد19-على اقتصاديات العربية
62	المطلب الثاني: جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة الأثر.
62	المطلب الثالث: انتعاش تجار السلع في الربع الرابع.
64	المبحث الثاني : آثار كوفيد 19 على التجارة الخارجية في الجزائر.
64	المطلب الاول: كوفيد 19 يحدث خلل في إقتصاد الجزائر
66	المطلب الثاني : أزمة السيولة واللجوء إلى احتياطي الصرف.
69	المطلب الثالث: ارتفاع عجز الميزان التجاري لتجارة الجزائر خلال 2020
70	خلاصة
72	الخاتمة
قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

- قائمة الأشكال -

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الشكل 1: عدد الإصابات والوفيات في العالم حسب القارات والدول ذات الانتشار الواسع ليوم 2020/07/05.	45
02	الشكل رقم 02: التغيرات المحتملة في تدفقات الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي	49
03	الشكل 03 : آثار كوفيد 19 تراجع الصادرات	56
04	الشكل رقم 04: تراجع الصادرات بفعل كوفيد 19 حسب القطاع	57
05	الشكل رقم 05: آثار كوفيد 19 تراجع الواردات	58
06	الشكل رقم 06: تراجع الواردات بفعل كوفيد 19 حسب القطاع	59
07	الشكل رقم 07: الميزان التجاري (مليار دولار)	60
08	الشكل رقم 08: آثار كوفيد 19 الخسائر في الإيرادات الجمركية (مليار دولار)	61

مقدمة عامة

كما هو معروف ما يعيشه العالم من ازمات اقتصادية كبيرة وبقيت هذه الأزمات إلى يومنا هذا التي تعرض العالم لخطر مواجهة اسوء تراجع اقتصادي منذ ثلاثينات القرن الماضي التي تنتقل تداعياتها إلى الأسواق المالية والتي بات علاجها عسيراً، لتذكر منها أزمة الكساد الكبير 1929 تعتبر أكثر وأشهر الأزمات والتي قصفت بالاقتصاد الى الاسفل، وكذلك أزمة التضخم 1946 والتي أدت إلى ارتفاع المفرط في مستوى العام للأسعار، الرهن العقاري 2007 التي انفجرت بتهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتعدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم البنوك والأسواق المالية العالمية، وصولاً إلى أزمة العالمية الصحية أواخر 2019 والتي تسمى فيروس كورونا التي بدأت في الصين وصولاً إلى العالم أجمع سنة 2020، التي تعتبر الأصعب في تاريخ البشرية المعاصرة التي أدت للصدمات تلحق بالعرض والطلب جراء وقف حركة المواطنين والسفر وغلق المحلات التجارية.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ماهية الأزمات الاقتصادية العالمية؟ وما أثرها على التجارة الخارجية ؟

والدراسة الإشكالية وتحليلها قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتزامات الاقتصادية؟
- ما المقصود بالتجارة الخارجية ؟
- والمقصود بفيروس كورونا ؟
- أثر فيروس كورونا ؟

فرضيات البحث:

لتسهيل دراسة الموضوع والإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعرف الأزمات الاقتصادية: بأنها حالة من صعوبات التي تمر بها بلد أو مجتمع أو دول.
- التجارة الخارجية: مفهومها واسع لا يقتصر فقط على الصادرات والواردات أي على التبادل السلعي الدولي وإنما تشمل التجارة غير المنظورة أي تبادل الخدمي الدولي.
- فيروس كورونا هو مرض معدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالات فيروس كورونا والذي بدأ تفشيه في مدينة ووهان الصينية ديسمبر 2019.
- فيروس كورونا أثر بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية والحالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية الدراسة من خلال الإسهام في تأطير الأزمات في انخفاض والحد من إنعاش التجارة الخارجية وخاصة الأزمة العالمية الصحية الأخيرة وهي حدث جديد في الساحات السياسية والأسواق المالية.

المنهج المتبع:

الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية المطروحة إعتمدت على:

الجانب النظري انتهجت المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره ملائماً للوصف.

الجانب التطبيقي اعتمدت على دراسة حالة لعرض تحليل وإستقراء النتائج المحصلة.

هيكل البحث:

من أجل الوصول للنتائج المرجوة من هذه الدراسة قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى ثلاث فصول:

- الفصل الاول يتناول الأزمات بصفة عامة وتطرق إلى بعض الأزمات المهمة التي خلفت أثر اقتصادي.
- الفصل الثاني عن جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على اقتصاديات العالم
- الفصل الثالث حول احصائيات ومخلفات فيروس كورونا بالإشارة للجزائر.

الفصل الأول:

أثر الازمات الاقتصادية على تمويل
التجارة الخارجية.

تمهيد:

كاد العالم أن يختنق اليوم تحت ضغط الازمات الاقتصادية التي تستمر منذ عدة سنوات ولا تلوح في الافق بوادر الانفراج على المستوى العالمي، ولا يقتصر الأمر على بعض الدول المتقدمة لا بل بالعكس، فإن هذه الدول تحاول جاهدا ان تلقي بما تستطيع أن تلقيه من أعباء على عاتق بلدان العالم الثالث، وحتى على عاتق بعضها البعض، ففي هذه الظروف يصبح الأضعف كبش فداء، فأزمات الاقتصادية لا تقتصر على الاقتصاد فحسب وإنما لابد أن تتعداه إلى الحالة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وممكن حتى أن تؤدي إلى الحروب، ويروح ضحيتها ايادي ضعيفة وخفية.

وللوصول إلى هذه الازمات كتبت هذا الفصل للحصول على معلومات عن الازمات الاقتصادية فقسمته إلى مبحثين تطرقت في المبحث الأول الى: الازمات الاقتصادية بصفة عامة ثم في المبحث الثاني: إلى بعض الازمات وتاريخها المأساوي على التجارة والاقتصاد ككل.

المبحث الأول: مدخل عام حول الازمات الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية العالمية :

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة من الصعوبة التي تمرّ بها بلد أو مجتمع أو دول، نتيجة حالة غير اعتيادية من التطوّرات غير المتوقّعة في تشغيل النظام المالي ومكوّناته، ممّا يُؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي، كما تُعدّ الأزمة الاقتصادية نقطة مفصليّة تُؤدّي إلى تحوّل الحالة الاقتصادية الجيدة والمستقرّة إلى حالة مُضطربة، وتحدث هذه الأزمة نتيجة خلل في التوازن الاقتصادي ما بين الاستهلاك والإنتاج، وعلى مستوى الدول فإنّ الأزمة الاقتصادية تكون نتيجة لتداعيات سلبية في الهيكلة.

تعد الازمات الاقتصادية Economic Crisis اخطر مراحل الدورات الاقتصادية Economic Cycle التي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية وتنتقل تأثيراتها إلى الاقتصاديات الأخرى وحسب درجة الارتباط، ومنشأ كل الازمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد، الجانب الحقيقي السلعية والجانب المالي النقدي¹.

فالأزمة المالية بشكل عام هي التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وحجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتماد الودائع المصرفية، ومعدل الصرف وعادة ما تحدث الازمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، بسبب تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في

¹ مصطفى العمواسي، وآخرون، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار الجليس الزمان والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 52.

الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مما يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.¹

لكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة سبقها تضخم مفرط في السيولة والائتمان ولفترة طويلة، وقد ترافق ذلك مع إهمال وتقصير من قبل أجهزة الرقابة المصرفية الرسمية والبنوك المركزية في كثير من دول العالم، بحيث أصبحت هناك إدارة غير حصيفة للنظام الرأسمالي العالمي والأمريكي على وجه الخصوص.

وبالتالي يمكن التعريف بالأزمة المالية العالمية من خلال المؤشرات والحقائق التالية:

- الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول (رأس مال مادي، أصول مالية.
- انهيار قيمة أصول معينة فجأة، مما قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.
- انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، وقد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية مثلاً .

المطلب الثاني: أسباب وآثار الأزمات المالية

يرجع أصل كل الأزمات تقريباً إلى عدة أسباب متوافقة ومترابطة فيما بينها ولا يمكن إرجاع أي أزمة باختلاف الأزمات الحادثة في الواقع السبب معين أو متباين، وفي نفس الوقت يحدث عنها آثار مختلفة ولهذا ارتأينا أن نسلط الضوء في مبحثنا هذا على أهم الأسباب المتسببة في الأزمات المالية وماهي أهم آثارها، فقسماً مبحثنا هذا إلى مطلبين؛ الأول: أسباب الأزمات المالية والثاني: الآثار .

¹ عز الدين بوحبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية خلال فترة 2007/2014، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2019، ص 74.

أولاً: أسباب الأزمات الاقتصادية

لا يمكن إرجاع الأزمات الاقتصادية الى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من أسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:¹

1. عدم استقرار الإقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي الى أن حوالي 75% من دول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت:

- شروط التبادل التجاري حيث لوحظ انخفاض بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والإكوادور، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الإقتصاد وقلة تنوعه.
- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية . فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية ودرجة جاذبيتها . ويقدر إن ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالمياً.
- التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية . وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة، وأظهرت أن 22 دولة نامية

¹ مصطفى العمواس، المرجع السابق، ص 52-53.

في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا. ذكرت الدراسة أنه وقوع الأزمات المالية أحدث ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

- أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة . وقد اعتبر الركود الإقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي . كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

2. اضطرابات القطاع المالي :

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهايار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا. فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسعا كبيرا وتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد¹ . فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، فمن ناحية، أدى التوسع في منح الائتمان الى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في

¹ خليل حسين، أسباب الأزمات المالية وسياسات مواجهتها، اكتوبر 2008، على الموقع: <https://www.alkhaleej.ae>

تايلاند، ومن الأمور التقليدية في جميع الازمات المالية التي شهدتها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الازمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات و MISHKIN التسعينات، ودلت دراسة عام 1994 أن من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الازمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات.

عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف : يؤدي التوسع في منح القروض الى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك الى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.¹ فقد دلت دراسة (1996) أنه كنتيجة للتقدم التكنولوجي ومعالجة المعلومات والتحسين الكبير في تنظيم القطاع المصرفي فإن نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في عينة من 59 دولة نامية قد زادت من حوالي 25% الى أكثر من 35% خلال الفترة 1980-1993 بدون أن تحدث أية زيادة مقابلة في رأسمال المصارف في تلك الدول، و خير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة 1989-1994 حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود إلى الناتج

¹ خليل حسين، المرجع السابق.

المحلي الإجمالي، وقد صاحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة المعروض النقدي لتصل إلى 5 مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الأجنبي مما حدا بالسلطات النقدية الى تخفيض قيمة العملة، ولقد تكررت نفس هذه المظاهر في حالة كل من البرازيل وتشيلي ولكن بدرجة أقل.

تحرر مالي غير وقائي : إن التحرير المتسارع وغير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي الى حدوث الأزمات المالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فان المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة . وعموما، فان تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية.

ويترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية، ومن ناحية أخرى، فان التحرر المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا تستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى الى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول أنواع جديدة من الخاطر قد لا يتحملها المصرف، وبدون الاعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فان المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة، ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها، نذكر الأزمات المالية في البرازيل، تشيلي، أندونيسيا، المكسيك وفنزويلا وبعض الدول الاسكندنافية وكذلك الولايات المتحدة، فقد أظهرت الدراسات

أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي والتي اتخذت مظاهر مثل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وارتفاع في قيمة المضاعف المالي وهي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمات المالية.

3. تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو اقاليم جغرافية بعينها في اطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية.

وفي الدول العربية، لايزال القطاع المصرفي في كثير منها مملوكا للدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الانتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الابداع، وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته، وقد أدى هذا الوضع الى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض.¹

4. ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند

¹ إسحاق جناوي، بوبكر بن السعدي، أثر الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2019، ص 14.

للمعاملات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة حيث يؤدي نقص الرقابة الى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.

يظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتيان دائما بعد حدوث الأزمة، كما يظهر إن السلطات النقدية في الدول النامية التي تعرضت للأزمات المالية، لم تنجح في التنبؤ بحدوث الأزمات أو الوقاية من حدوثها . حيث قامت بعد حدوث الأزمات بوضع وتعديل التشريعات المنظمة والممانعة من تكرار حدوثها، مثال الأرجنتين، تشيلي، البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا. والملاحظ أيضا التراجع عن تلك الاجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة مما أدى الى تكرار الأزمات وبالتالي عدم وجود وقاية حقيقية . وفي معظم الأحوال فقد تمت معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام.¹

5. تشوه نظام الحوافز:

أن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا، كولومبيا، الأرجنتين، سنغافورة، وهونج كونج.

¹ رواج عبد الرحمان، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 24، جامعة الجلفة، ص 222.

ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الادارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وادارتها لمخاطر الائتمان، ودلت التجارب كذلك على أن الادارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والاجراءات المحاسبية من ناحية أخرى . وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.¹

6. سياسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياجاتها من النقد الأجنبي حدوث أزمة العملة مثال حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تظهر عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

وفي المقابل، عند انتهاء سياسة سعر الصرف المرن فان حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورا الى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف الى مستوى أكثر اتساعا مع متطلبات الأمان المصرفي

¹ روابح عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 222.

من خلال كل ماسبق نستطيع أن نلخص مايلي:

- ابرز أسباب الأزمات هو انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية واسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم.
- التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية كانت القاسم المشترك للعديد من الأزمات المالية.
- تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.
- تكون الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وتفقد السلطات النقدية قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض.

ثانيا: آثار الأزمات المالية

من بين أهم الآثار المتخلفة من الأزمات المالية مايلي:

- تعرض العديد من البنوك الى الإفلاس
- عدم ثقة المستثمرين في البورصات العالمية وايقاف التعامل بها مؤقتا .
- تدهور قيمة العديد من مؤشرات البورصات العالمية مما أدى بدوره الى خسارة الكبيرة في الاحتياطي لشركات الكبرى لدول المعنية بالأزمة.
- تدهور قيمة الدولار مما جعله يؤثر على حجم ديون الخارجية لدول المعنية بالأزمة ظهور عجز في الموازنة العامة لدول المتضررة من الأزمة.
- تقلبات متتالية وسريعة في أسعار الفائدة وذلك لتثبيت قيمة الدولار.
- زيادة عرض الأوراق المالية في السوق المالي مما أدى الى لإنخفاض في أسعارها.
- كثرة التكهانات والتوقعات بحدوث الأزمات.
- انتقال الأزمات بشكل سريع بين الدول.

- انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، الدخل، وأسعار صرف العملات المرتبطة بالدولار
- زيادة نسبة البطالة وانتشار الاستثمارات الأجنبية لتسديد الديون الخارجية وهذا ما يظهر في الآونة الأخيرة
- تعرض أغلب دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي للأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة¹.

المطلب الثالث: تواريخ الأزمات الاقتصادية المهمة

لن اذكر جميع الأزمات لأنها عديدة، تختلف أسبابها ومداها لكننا سنذكر الأزمات وأهمها تاريخيا ثم نذكر بعض الأزمات التي تلت سنة 1973 بما أنها سنة تغيير النظام المالي العالمي بعد تغيير نظام الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الأزمة الأسواق المالية المعنية الميكانيزمات ، بعد عدة سنوات من المضاربة.
- أزمة 1637 السندات لأجل فبراير 1637 باوروبا، انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة ، بينهما بضعة أشهر بفرنسا.
- انهيار 1720 الأسهم أزميتين متتاليتين تفرق وانجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد².
- الأزمة النقدية 1797: بنك انجلترا يعرف انحصارا البنوك 26 فبراير 1797 في الأحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.

¹ مصطفى العمواصي، المرجع السابق، ص 59.

² ضياء مجيد الموساوي، ثورة تسعير النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 08.

- بعد حصار انجلترا من طرف نابليون، سقط نظام أزمة 1810 البنوك الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبذ التآلية في المصانع.
- أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أزمة 1819 البنوك هي أول نتجت عن صرف الأموال في حرب النقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة أزمة 1825 الأسهم بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات ...) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة. رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة.
- أزمة 1998 أسعار الفائدة خطر نظامي أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق وهددت النظام المالي العالمي.
- 2000 الأنترنت: الأسهم تهاقت المؤسسات على البيع عن طريق الأنترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة في مارس 2000 .
- 2001 خطر نظامي نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي وبدوره البنك المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار اورو للبنوك الأوروبية لتقادي الانهيار.
- الأزمة المالية 2007 سوق العقار البنوك والأسهم خطر نظامي الأسباب والتحليل في متن المداخلة.¹

¹ أحمد شعبان، محمد علي، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودورها في القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2011، ص 03.

المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم

المطلب الأول: أزمة التضخم

أولاً: تعريف التضخم

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، وغالباً ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير الطبيعي لأسعار¹، لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار وبإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق هذا المصطلح على حالات وظواهر أهمها:²

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم عملية)
- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل)
- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصاً تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

ثانياً: أنواع التضخم

1- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتخلى موافق هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تقشي هذه الظواهر التضخمية، والشارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة الأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.³

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة 200، ص10

² صبحي قادوس قريمة، ومحمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص247.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة الساحة المركزية، 2008، الجزائر، ص147

2-التضخم المكبوت (المقيد): ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الائتمان بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد، فتحدده الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية، والإدارية المستويات العليا لأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، مما يمكن القول بأن الظواهر التضخمية مازالت موجودة، وان الدولة بتدخلها لم يقضي عليها ولم تقصد عليها، وإنما هدفت بتدخلها منع استمرار الأسعار من الارتفاع ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، فإجراءات الدولة هذه يقصد منها التحكم في الاتجاهات التضخمية، ومنع الأسعار من الارتفاع مؤقتاً، ومن هذه الإجراءات تجميد الأجور، ومنعها من الارتفاع، والرقابة على الصرف.¹

3-التضخم الكامن (الخفي): يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخل النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة، دون إنفاق هذه الدخول المتزايد فيبقى التضخم كامناً، وخفياً لا يسمح بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والغذائية والاستثمارية، وغالبا ما تدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي².

4-التضخم الجامح: يحدث هذا النوع من التضخم في فترات الانتعاش الاقتصادي أو عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر أو الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى وبخاصة في الفترات التي تعقب الحروب والثورات والاحتلال العسكري يتجاوز الارتفاع في هذا النوع نحو 50% في الشهر الواحد (كل شهر) أو أكثر من 100% خلال العام لذلك فهو يعتبر من أسوأ أنواع التضخم التي قد تعد من الاقتصاد كونها

¹ -غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة 2000، ص58.

² -غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص59.

تتلف قيمة العملة الوطنية ويفقد الناس الثقة بهذه العملة، وقد يؤدي هذا النوع إلى

انهيار النظام النقدي بالكامل أو تغيير العملة المستخدمة في الدولة.¹

5- **التضخم المتوسط (الغير جامح):** هو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكنه

بمستوى اقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره اقل ظهور على

الاقتصاد العمومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته، والحد

من آثار بحيث لا يميل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.²

6- **تضخم الطلب (التضخم الثاني عن جذب الطلب):** وهو زيادة الطلب الكلي على

السلع والمنتجات عن نسبة المعروضة منها محددة بثمن معين، بحيث ينتج عن هذا

الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار،

فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات أو الحصول عليها

بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق بحيث لا يمكن

زيادة هذا المعروض لتلبية الطلب الكلي لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته

القصى لتشغيل عناصر الإنتاج الجاهز بصورة تتم عن وصول الاقتصاد القومي

لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.³

7- **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة

تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار

السائدة.⁴

8- **التضخم الطبيعي الاستثنائي:** وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية

حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل، والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو

¹ إياد عبد الفتاح المنور، المفاهيم العامة والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 293-295.

² -غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص62.

³ -غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص66

⁴ المرجع نفسه، ص 74

انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بواذر تضخيمه أو بسبب الفيضانات والأعاصير أو بسبب الحروب فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدا ظهور الاتجاهات التضخمية.

9-التضخم الحركي (الدوري): وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأس مالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.¹

المطلب الثاني: أزمة الكساد

أولاً: تعريف الكساد

1. تعريف الكساد (الركود) عند علماء الاقتصاد الوضعي:

فرق العلماء بين الاقتصاد وبين الركود والانكماش حيث أن الانكماش: هو المرحلة من الضمور الاقتصادي لنشاط الدولة، حيث تتميز هذه المرحلة بانكماش الطلب الاستهلاكي الناتج عن انخفاض دخول القوة العاملة، مع الاستمرار بارتفاع الأسعار، وبالتالي تتأثر أرباح المنتجين والمستثمرين، مما يؤدي الى تراكم المخزون السلعي، ويشيع التشاؤم بين الناس.

وأما الركود : اعتبره علماء الاقتصاد بأنه تلك المرحلة التي يتراجع فيها الإنتاج إلى درجة كبيرة وبشكل كبير من حالة الانكماش، ففي هذه المرحلة تزداد البطالة في صفوف العمل ويكثر العاطلون عن العمل، ولكن تظل العلاقات الاقتصادية التي تربط بين عناصر مختلفة في الأسواق سليمة، ولكن تتسم بالتراجع في معدل نمو الناتج المحلي خلال ثلاث أرباع

¹ المرجع نفسه، ص 63.64.

متتالية من العام المالي، وهنا يمكن التعويض خلال مدة معينة عن طريق تحريك الاستهلاك¹.

وأما الكساد : فهو المرحلة الخطيرة من الأزمة الاقتصادية، حيث يمتد الشلل التام في قطاعات الاقتصاد، ويتوقف النشاط الاقتصادي، ويجمد الإنتاج، وتتعرض حالة السوق، ويحدث ما يسمى بالانهيار الاقتصادي الكبير.

وتتفاقم حالة الإفلاس وعندها يستحيل تغيير المسار الاقتصادي باستخدام الأدوات الاقتصادية العادية، ويتطلب إجراءات أكثر تعقيدا، وهذا ما حصل عام 1929 م، وهو ما يعرف بالكساد الكبير.

ومن علماء الاقتصاد من لم يفرق بين الركود والكساد وعرف الكساد بأنه:

"انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وأسعار السلع والخدمات بحيث ينخفض الدخل القومي والاستيراد من الخارج بالإضافة إلى انخفاض معدلات الزيادة في الأجور والأسعار".

وقد عرف كينز الركود الاقتصادي بأنه: «انخفاض مفاجئ وسريع ف الكفاية الحدية لرأس المال» بحيث يتميز هذا الانخفاض ب:

1. انخفاض حجم التشغيل.
2. انخفاض الاستهلاك.
3. كثرة المخزون السلعي.

وقد بين الدكتور علي كنعان تعريف الركود من خلال الاستناد إلى خصائصه والتي بينها على النحو الآتي:

¹ عبد العالي كاظم المعموري، الطوفان القادم تولد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص 13.

الركود:

1. حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي.
 2. _تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.
 3. _انخفاض المستوى العام للأسعار.
 4. _تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.
2. تعريف الكساد عند علماء الاقتصاد الإسلامي المعاصرين:

هو الانخفاض في المستوى الأسعار بحيث يصل إلى مرحلة خطيرة.

والتعرف الذي رجحه الدكتور مجدي عبد الفتاح سليمان صاحب الكتاب علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام:

الكساد هو "انخفاض في الطلب الكلي الفعلي يؤدي إلى ببطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة والوحدات الإنتاجية وتكديس في المعروض والمخزون من السلع والبضائع وتفشي ظاهرة انتظام المتعاملين في النشاط الاقتصادي وشيوع الإفلاس والبطالة".¹

ثانياً: تاريخ الكساد:

يعتقد الكثيرون من الاقتصاديين أن الكساد هو من الأمراض الاقتصادية حديثة العهد، والتي أصابت الاقتصاد العالمي، ولكن في حقيقة الأمر يتبين بأن هذا المرض الفتاك قد أصاب اقتصاد الشعوب منذ القدم.

يقول العلامة جعفر بن علي الدمشقي - وهو أحد علماء القرن 6 هـ:

¹ جلال جويده القصاص، الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 112.

"فإن لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة متوسطة معروفة عند أهل الخبرة به فما زاد عليه سمي بأسماء مختلفة على قدر ارتفاعه، فإنه إذا كانت الزيادة يسيرة قيل: قد تحرك السعر، فإن زاد شيئاً قيل: قد نفق، وإن زاد أيضاً قيل: ارتقى، فإن زاد قيل: قد غلا، فإن زاد قيل: قد تناهى، فإن كان مما الحاجة إليه ضرورية كالأقوات سمي الغلاء العظيم والمبين، وبإزاء هذه الأسماء في الزيادة أسماء النقصان، فإن كان النقصان يسيراً قيل: قد هداً السعر، فإن نقص قيل: قد رخص، فإن نقص قيل، قد يقدم قد سقط السعر".

ويقول ابن خلدون : "يقع الكساد في الأسواق بسبب أن الدولة والسلطات هي السوق الاعظم للعالم ومنه مادة العمران، فإذا احتاج السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وانقطع أيضاً ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم، وقلت نفقاتهم جملة، وهو معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع الكساد حينئذ فالأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر، فيقل الخراج لذلك، لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات، ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح، وبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج، فإن الدولة هي السوق الاعظم، أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الداخل والخارج، فإن كسدت وقلت مصاريفها فاجدر بها بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه، وأيضاً فالمال إنما هو متردد بين الراعية والسلطان فهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية سنة الله في عباده".¹

ولكن كانت الأزمت تتجم في السابق عن الكوارث طبيعية كالجفاف والطفان والتجرد وغيرها من الآفات، كما كانت تتجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر

¹ إسحاق جناوي، بوبكر بن السعدي، المرجع السابق، ص 15.

المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس، وكانت هذه الازمات التي تسمى أزمات ضعف الإنتاج تتجم عن أسباب غير نابغة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

وقد بين المقريزي المجاعات التي انتابت مصر منذ قبل الاسلام، ومن ثم في العصر الإسلام، وقد أشار إلى حوالي 26 مجاعة، 6 قبل الاسلام، وعشرين في عصر الاسلام، وتحدث عن ارتفاع الأسعار منذ زمن الملك 32 من ملوك مصر وهو نهرواس، إلى غلاء الأسعار في ولاية عبد الله بن عبد الملك بن مروان على مصر.

وأما في العصر الحديث فقد انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في انكلترا عام 1825 وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج وأحدثت إفلاسات كثيرة، وحدثت أزمات تسليف والنقد، وتراجع التصدير وانتشار البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، شملت جميع الفروع الصناعية في انجلترا، وأدت إلى هبوط شديد في التصدير وامتدت إلى سنة 1846 ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة عام 1866 بسبب بعض الحروب بين الدول الأوروبية.

وظهرت أزمة أخرى عام 1882 وأزمة تالية سنة 1890، وانتشرت أزمة كبيرة في أوروبا سنة 1900، تلتها أزمة 1907 وأزمة 1913.¹

أما اعنف أزمة حدثت سنة 1929_1933 التي هزت العالم وكانت لها سمعة مدوية وتلتها أزمة 1974_1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأس مالية.

وتعد أزمة 1981 اشد عنفا من أزمات السبعينات الأزمة التي كان في جوهرها أزمة الإفراط في الإنتاج وعدم قدرت السوق على استعابه صارت تأخذ شكل الركود.

وبعد حلول الانهيار العظيم من عام 1929 م، بدأ اهتمام الاقتصاديين يظهر جليا، وأخذوا يبحثون عن الأسباب بعدما تربو في التقليد الاقتصادي الكلاسيكي.

¹ د. علا عادل علي، الأزمة المالية العالمية: تأثيراتها وطرق معالجتها، مجلة النهضة، العدد 1، 2013، الاسكندرية،

لقد حدث ركود واحد على الأقل في الاقتصاد الأمريكي في كل عقد، وكساد في كل ثالث عقد، بمعنى أنه إذا مر العقد الثالث وتمكن الاقتصاد من تلافي وقوع الكساد ويشهد العقد السادس تأثيراً تراكمياً أي كارثة شاملة.

وهذا ما حصل سنة 1900 م، حيث لم يحصل به ركود اقتصادي، ولاكن عام 1930 وقع أعظم كساد شهده التاريخ.

بالإضافة إلى الأزمة المالية سنة (2008_2009) شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد الكبير سنة 1929 م

ثالثاً: أنواع الكساد:

هناك نوعين هما كساد النقود وكساد السلع.

1. كساد النقود

أن النقود التي كانت سائدة حتى قبيل الحرب العالمية الأولى سنة 1914 م كانت الذهب والفضة، مع ظهور بعض الأوراق النقدية في بعض الدول، ولاكن لم تكن نقوداً نهائية، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى صارت النقود الورقية إلزامية ثم تطور التعامل بها وتتنوعت على الأشكال:

1. _النقود السلعية.

2. _النقود المعدنية.

3. _النقود الورقية.

4. _النقود المصرفية.

أما النقود السلعية فهي الأقدم كانت ما يعرف بالمقايضة.

ثم أخذت الحياة التجارية في تطور، وأصبحت المعادن ولاسيما الذهب والفضة لميزتها على غيرها من المعادن تأخذ بالقبول في تعامل بين الناس فهي وسيلة تبادل.

يقول حجة الله الدهلوي: "واندفعوا إلى الاصطلاح على جواهر معدنية، وتبقى زمنا طويلا أن تكون المعاملة بها أمرا مسالما عندهم، وكان الأليق من بينها الذهب والفضة، لصغر حجمها وتمائل أفرادها وعظم نفعها في بدن الانسان".¹

ونتيجة لتطور الحياة وتزايد عدد سكانها كانت النقود الورقية والتي ظهرت لأول مرة في عام 190 فالصين أخذوا يتناولونها مغطات بمعدني الذهب والفضة ثم تم إصدار النقود الورقية لايقابلها غطاء كامل.

ونتيجة لتطور الحياة ووجود المصارف، اوجدت النقود المصرفية أوراق يمكنوت وثائق تثبت إيداع مبلغ من النقود المعدنية لدى الصيارفة وكانت هذه الأوراق للحفاظ على النقود الورقية من السرقة والضياع، بالإضافة إلى الشكات والحسابات الجارية والودائع وغيرها من التعاملات التي يتعامل بها البنك والمصرف.

ونتيجة لهذا الانتقال في اعتماد وسائل التبادل في المعاملات المالية، حدثت مشكلات وأزمات اقتصادية من أخطرها التضخم والكساد، وذلك نتيجة وجود النقود الورقية واختلال القوة الشرائية، واختلال نظام الأسعار، كل هذا كان ضريبة التعامل بالنقود الورقية والتي تغطي بغطاء ذهبي أولا يكون لها غطاء في الأغلب وبناءا على هذا يمكن تعريف كساد النقود الورقية كمايلي:

- **كساد النقود الورقية:** هو أن توقف الجهة المصدرة للنقد والتعامل به فتترك المعاملة به في جميع البلاد، وهو مايسميه الفقهاء "بكساد النقد".

¹ وضاح نجيب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول، وفق مبادئ الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر، الأردن، 2011، ص 120..

2. كساد السلع

المقصود بالكساد السلع هو تزايد العرض ونقص في الطلب مما يؤدي إلى تزايد الإنتاج وقلة الاستهلاك وبالتالي تتراكم السلع في الأسواق ولا يوجد طلب يعمل على الحد من تزايد هذا المخزون السلعي، يقول الدكتور عصام الزعيم: "اقتصاد السوق يتصف بتقلبات دورية ومنها تفوق الإنتاج على العرض والطلب ما يؤدي إلى كساد السوق وتخفيض الأسعار، ومن ثم تقليل الإنتاج وهذا يؤدي إلى الكساد السلع ووقوع الملايين في حالة البطالة، وجب تدخل الدولة".

إذا يعمل الكساد على تكديس السلع بكميات كبيرة في البلدان المنتجة وجب عليها تصديرها بأسعار أقل من سعرها.

هذا ما دفع الدول إلى اظهار وقوعها في الكساد ففي الصحيفة اليومية تعرض هذا جليا «ظلت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خلال الشهرين الماضيين من عام الحالي تتناول بالحديث والنقاش حالات الكساد والانكماش التي تتعرض لها كافة السلع والخدمات المنتجة.. فالمنتجون يشكون تراكم سلعهم بالمخازن والمطامير ودون برقة امل لتسويقها وبيعها والمستهلكون وعلى كثرتهم وتعدددهم لا يستطيعون الشراء بسبب ضعف وتدني قدراتهم وامكانياتهم الشرائية.

وحالات الركود والكساد والتي الجدال حاصرت النشاطات الإنتاجية من كل جانب ما منحصر الحديث حولها في المجالس المصرفية والاقتصادية وحدها¹.

¹ وضاح نجيب، المرجع السابق، ص 122.

رابعاً: أسباب الكساد:

"لسنا نبالغ إن قلنا إن أكبر عامل في الازمات الاقتصادية المتعاقبة هو النشاط المصرفي التجاري بما يعتمد إليه من اسراف خبيث، أو تقارير مدموم، في تهيئة وسائل التداول النقدي ولاشك بأن البنوك بأفة الاحتكار سوف تصاب بأزمة أشد وأقصى". .. هذا ماقاله هنري سيمونز، الاقتصادي الأمريكي على أزمة الكساد عام 1930 كما تلعب الحروب والكوارث الطبيعية دورا هاما في شل حركة الاقتصاد في البلد، وقد أشار تقي الدين المقرزي إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، حدد أهم أسبابها ماكنت منها بسبب الطبيعة كانخفاض منسوب النيل...

وهناك أيضا تركز الثروات في أيدي محدودة من المجتمع، يعتبر سوء توزيع الدخل من الأمور التي يجب بحثها والتتويه عنها دائما كي لا تغيب عن أذهان السياسيين والاقتصاديين، والمقصود هنا هو سوء توزيع الدخل وتركز الثروة، وظاهرة الاسوء تقشي البطالة والركود الاقتصادي، كما تعمل الضرائب بشكل أو بآخر على تقليص حجم الاستهلاك، اذا فرض الضرائب على الغني والفقير بالقيمة نفسها تجعل الطبقات الفقيرة تعاني من قلة السيولة النقدية، ويزداد بذلك حجم العاطلين عن العمل، عدا عن الضرائب على القطاع الخاص.

يرافق الرواج الاقتصادي غزارة في الانتاج، تقود إلى فقدان التوازن والانسجام بين الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى انفجار أزمة اقتصادية يتلوها كساد يتميز بالبطالة المتزايدة والانخفاض الإنتاج والأسعار والأجور والدخل القومي، كما أن الاقتصاديين الغربيين قد اختلفوا فيما بينهم على الفائدة والربا، فبينما جعلها البعض منهم حلا لمسألة التضخم وسببا للركود والتراكم، فيقول بارفي خلعتبري«:يبتر المرابون، كفة طفيلية الفائض الذي ينتجه المنتجون، ويضعون أيديهم عليه في شكل فائدة ربوية وهذا الشكل من تملك الفائض ويخلد التأخر.

كما يزداد سببا إضافيا في البلدان النامية وهو ارتباط الأسواق فيها بالأسواق العالمية

المطلب الثالث: أزمة الائتمان

أولاً: تعريف أزمة الائتمان:

إن الأزمة عبارة عن مصطلح كثير الإستعمال خاصة في الآونة الأخيرة وعليه يجب تعريف هذا المصطلح الإقتصادي ومعرفة أنواعه وهذا ما سنحاول التطرق له.

قبل التطرق الى مفهوم أزمة الأسواق المالية لابد من التطرق الى مفهوم الأسواق المالية (البورصة): والبورصة هي عبارة عن مصطلح فرنسي يطلق على سوق الأوراق المالية، وهو سوق يتم فيه شراء وبيع الأوراق المالية مثل أسهم الشركات وسندات الحكومة، وسندات الشركات.

ويمثل السهم حقا لحامله في الملكية جزء من ارباح الشركة في حالة الربح ويتحمل جزء من خسارة الشركة.

أما القيم ذات الدخل الثابت، أي سندات التي تمثل ديونا لأصل طويل أو متوسط الأمد، فهي عبارة عن التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومة والتي تتعهد بموجبها القيام بدفع مبلغ معين كفائدة بصورة دورية طول مدة السند، وبدفع القيمة الاسمية عند الاستحقاق.¹

يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق وهي هون سانج في هونك كونغ ونايكي في اليابان ودو جونس في نيويورك وماكس في فرانكفورت وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الانتاج والعمالة وما ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الاسواق المالية.

¹ عز الدين بوحبل، المرجع السابق، ص 86.

ثانيا: تاريخ أزمة الائتمان العالمية:

بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي " ليمان برادرز " عن إفلاسها الوقائي، وهي بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر.

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 م، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليضمحل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً.¹

ثالثا: تدرجات الأزمة الائتمان العالمية:

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات 13 المتحدة وبدأت تظال أوروبا كما يلي:

- فبراير: 2007 م عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، (هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة؛
- أغسطس: 2007 م البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة؛
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007 م :عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري ؛

¹ المرجع السابق، ص 88.

- يناير: 2008 م الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% ، كإجراء استثنائي . ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان؛
- فبراير، 2008م :الحكومة البريطانية أمتت بنك " نورذرن روك "؛¹
- مارس: 2008 م تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض؛
- مارس: 2008 م " جي بي مورغان تشيز " أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي؛
- سبتمبر، 2008م :وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري " فريدي ماك و " فاني ماي " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- سبتمبر، 2008م :اعترف بنك الأعمال " ليمان برانرز " بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية " ووه بنك أوف أميركا " شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت وه بنك " ميريل لينش "؛
- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف . إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية 16 سبتمبر 2008م: من أصولها غير القابلة للبيع؛ الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي آي جي " المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛

¹ د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة بمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة طرابلس، لبنان، 2009، ص 9.

- سبتمبر، 2008م: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف في النظام المالي; المصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛
- سبتمبر، 2008م: البنك البريطاني " لويد تي أس بي " اشترى منافسه " أتش بي وأ أس "المهدد بالإفلاس؛
- السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف
- سبتمبر، 2008م: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل " التحرك فوراً " بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة ؛
- سبتمبر، 2008م: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ؛
- الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي؛
- سبتمبر 2008م: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس " في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة اشترى بنك " جي بي مورغان " منافسه " واشنطن ميوتشوال " بمساعدة السلطات الفدرالية .
- سبتمبر، 2008م: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا جرى تعويم " فورتيس " من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك " برادفورد وبينغلي " .
- سبتمبر، 2008م: مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ .وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعةً المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛
- أعلن بنك " سيتي غروب " الأميركي أنه يشتري منافسه بنك " واكوفيا " بمساعدة السلطات الفدرالية؛

- نوفمبر، 2008م :مجلس الشيوخ الأميركي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.¹

رابعاً: تأثير أزمة الائتمان

1. على العالم العربي.

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع القليلة الماضية من شهر سبتمبر 2007 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية فقد تأثر وبشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة وتعرضوا لخسائر يصعب تقديرها .

إن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً، فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني " ستاندرد آند بورز " أخيراً فإن مجموع استثمارات البنوك العربية في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك.²

والتقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها . ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولة وأماناً مثل السندات الحكومية .وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات

¹ الداوي الشيخ ، المرجع السابق، ص 11.

² نفس المرجع، ص 15.

محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية .

فأكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي . فالهبوط الذي سجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية الاقتراض له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما يؤدي إلى ظهور أزمة في قطاع الائتمان عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها . وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة .

وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في الدول العربية أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها أخيراً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة .

2. على القطاع المصرفي الجزائري.

هي عدة جوانب أساسية منها الاستثمار الأجنبي، تحديث البنوك وقطاع المحروقات:

الجزائر في إستراتيجيتها من أجل النمو بذلت مجهودات جبارة طيلة العشرية الحالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي إلا أنه مع انتشار الأزمة الحالية وانحصر رؤوس الأموال فقد جمد معظم المستثمرين الكبار من انتشارهم في الخارج وبالتالي ستعرف معظم المشاريع المشتركة جموداً لم تعرف مدته بعد.¹

¹ الداوي الشيخ ، المرجع السابق، ص 15.

بالنسبة لتحديث البنوك الجزائرية العمومية، فقد وضعت مخططات من أجل الخصخصة الجزئية لرؤوس أموالها مثلما هو الحال في القرض الشعبي الجزائري « CPA » وبنك التنمية المحلية « BDL » ، هاته العمليات تم تأجيلها مرارا وتكرارا لأسباب تنظيمية داخلية متعلقة بالبنوك في حد ذاتها ثم علقت في النهاية دون تحديد تواريخ التعليق ولو كان لأسباب داخلية بحثة كان سبب في تجنيب البنوك الجزائرية الآثار المباشرة للأزمة .

أما عن عمليات إعادة هندسة العمليات البنكية التي انطلقت سنة 2005، فلا تزال الأعمال قائمة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقا والتي ستكسب البنوك مرونة كبيرة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

الجزء الأكبر من مداخل الجزائر الموجهة للتنمية الاقتصادية تتأتى من قطاع لكن مع الانخفاض الشديد في أسعار البترول ستعثر مخططات التنمية على 15 المحروقات، المدى المتوسط والطويل خاصة إذا طالت مدة الأزمة.

• كيف نستفيد من الأزمة المالية العالمية؟

يمكن النظر إلى عدة آثار للأزمة المالية العالمية، فبالإضافة إلى التأثير الواضح على الأسواق المالية، هناك الأثر السلبي على تقييم موجودات البنوك، وما يتبعه من تخفيض لأرباحها، ولملاءتها المالية .ومنها التأثير على قيمة الاستثمارات الحكومية في الخارج والداخل، مما يحد من قدرة الحكومات على الإنفاق .كما أن أثر الأزمة على التصنيف الائتماني يؤثر على قدرتها على الاقتراض، وعلى تكلفة ذلك الإقراض في حالة كان متوفراً . وقد أدت الأزمة إلى التردد من قبل البنوك المحلية والأجنبية التي أوقفت كثيراً من خطوط الائتمان لتمويل المشاريع الجديدة والقائمة.

ولعل الأثر الأكثر أهمية حتى الآن هو تأثير الأزمة على أسعار النفط، التي تهاوت خلال أشهر قليلة إلى مستويات لم نشهدها منذ سنوات . وقد انعكس هذا الانخفاض في التقديرات

الرسمية التي ظهرت حتى الآن في ميزانيات دول المنطقة لدخلها من البترول خلال السنة القادمة.

وقد أثرت الأزمة المالية في أسعار الموجودات المالية مثل الأسهم والسندات، فالسهم اليوم في الأسواق المالية يكلف أقل من نصف تكلفته في بداية العام، وكثير منها يباع بأقل من قيمة الإصدار، مما يعني أن أسهم العوائد وأسهم الشركات الناجحة الأخرى أصبحت مغرية. أما السندات فتختلف، فبعضها كما وه متوقع تأثر إيجابياً وارتفعت قيمته، وبعضها الآخر انخفض بشكل كبير فسندات جنرال موتورز تُباع بأقل من 40% من قيمتها الاسمية. وبالمثل أدى الركود الاقتصادي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى تخفيض الأسعار العالمية، بما في ذلك المواد الأولية ومواد البناء وجميع السلع التي تعتمد كثيراً على الطاقة.¹

3. آثار الأزمات على الاقتصاد العالمي والأمريكي:

شهد الاقتصاد العالمي أزمة حرجة جراء ما يتعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من نقص القروض المرتبطة به، تلك الأزمة التي لم تقتصر على الأسواق الأمريكية وحدها بل أصبحت ككرة ثلج التي تتحرك عبر القارات لتضرب الأسواق المالية العالمية من الشمال إلى الجنوب ليلحق بها خسائر فادحة مما يشكل تهديد الاقتصاديات كل الدول عبر مسيرة قطار العولمة الأمريكية الذي يجب كل المحطات العالمية.

إن الأثر المباشر للأزمة المالية على الولايات المتحدة هو أن تراجع الاستثمارات إضافة إلى توقع معاناة الولايات المتحدة من الكساد لسنتين أو ثلاث وفي آثار هذه التداعيات لاتزال البورصات العالمية تشهد حالة من الاضطراب لتواصل الأسواق المال تراجعها رغم تدخل البنوك المركزية.

¹ ستو فاطمة الزهراء، الأزمات الالية العالمية وعلاقتها بسياسة التحرر المالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة المسيلة، 2019، 12.

إنه ومن المؤكد حدوث التداعيات سلبية على نمو الاقتصادي العالمي بسبب انكماش متوقع في سوق الإقراض العالمي، بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف العملات الرئيسية وتوازن أداء الأسواق المالية والأجهزة المصرفية.

إن الارتفاع في مستوى الديون المعدومة في الأسواق الائتمانية سيقود الاقتصاد الأمريكي إلى الركود ونتيجة لهذا الانهيار تراجع معظم الأسواق العالمية لتسجيل انخفاض حاد خلال الجلساتين الماضيتين عن سبب هذا الانهيار هو شطب ديون تقدر قيمتها 120 مليار دولار من قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض.

أما عن إفلاس بنك ليمان فقد تسبب إفلاسه بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم ولم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك حيث لحقها ضرر كبير مما أدى لانهايار عدد من أسواقها كما أن هذه الأزمة امتدت إلى السوق البريطاني إذ تدخلت الحكومة البريطانية لإنقاذ هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند أو (HBOS) عن طريق قيام بنك لويديز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني ورغم أن الصفقة أنقذت البنك إلا أنها ستؤدي لخسارة آلاف الوظائف¹.

¹ جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، بيروت، 2009، 29.

خلاصة:

من خلال دراستنا للفصل الاول توصلنا إلى:

- من بين أهم الآثار التي خلفتها الأزمات تراجع الإنتاج الصناعي انخفاض عام في الأسعار ركود التجارة الخارجية نهاية قاعدة الذهب وغيرها من الآثار التي أثرت عالميا على اقتصاد جل الدول.
- غالبية الأزمات التي عرفها العالم قبل الأزمة الاقتصادية كانت أوروبية أما أزمة الكساد فقد كانت أمريكية.
- تسببت الحرب العالمية الأولى في أحداث اضطرابات نقدية وأزمات مالية و إقتصادية أهمها:
 - الخلل في النظام النقدي.
 - ارتفاع نسبة التضخم.
 - تراجع معدلات النمو.
 - هنالك علاقة بين استقرار المالي والاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

الفصل الثاني:
أثر جائحة كورونا على تمويل
التجارة الخارجية

تمهيد:

ظهرت أزمة عالمية اقتصادية جديدة أثرت في اقتصاديات العالم وكذلك في التجارة الخارجية على مستوى الصادرات والواردات وهي مرض نفسى وكان تأثيره كبير منذ بداية 2020 وتسمى هذه الأزمة الصحية العالمية بفيروس كورونا أو (COVID-19) وهي عائلة كبيرة من الفيروسات التي تؤثر على الجهاز التنفسي للإنسان، اتخذت العديد من الدول إجراءات وقائية للتخفيف من حدة انتشاره فقد سبب هذا المرض هلعاً وأحدث فزعاً وكشف مستورا.

وهذا مأسوف أوضحه في الفصل الثاني وعن مدى تأثيرها بالحالات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: عموميات حول Covid -19

المطلب الأول: تعريف Covid- 19

في هذا الجزء من البحث نتطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بظاهرة كورونا لتكوين خلفية عنها.

يعرف مصطلح **الفاشية (Out Break)** بأنه زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات "فاشية" في حل حدثت في مجتمع يتوقع غياب المرض نهائيا.

أما **الوباء (Epidemic)**: فهو زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين كما هو الحال مع الفاشية.

وأما **الفاحشة Pandemic**: فتحدث عندما ينتشر الوباء إلى عدة بلدان أو قارات وعادة ما يصاب عدد كبير من الناس.

الأمراض المستجدة: وهي الأمراض المعدية التي ظهرت جديدا ولم تكن معروفة من قبل، أما الأمراض المنبعثة فهي التي عادت إلى الظهور بعد اختفائها.

فيروس: تأتي الكلمة مباشرة من كلمة **Virus** (فيروس) اللاتينية وهي مصطلح يعني "سام، نسغ أوعية النباتات وسائل غروي" الدلالة على عامل فعال بسبب المرض وكان ذلك في عام 1728، وظلت الكلمة لباقي القرن 18، يطبق على كل ميكروب معدي.¹

¹ ديفد كوامن، الفيض: أمراض الحيوانات المعدية وجائحة الوباء التالية بين البشر، وحدة الإنتاج في المجلس الوطني، الكويت، د ط، سبتمبر 2014، ص 10.

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد -19:

هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا 2019 سببها مرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس- كوف-2) تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر 2019، أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير، أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس، أبلغ عن أكثر من 167 مليون إصابة بكوفيد -19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 26 ماي 2021، تتضمن أكثر من 3.480.000 حالة وفاة بالإضافة إلى تعافي أكثر من 6.11 مليون مصاب، وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول ضرر من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الاصابات المؤكدة.

وينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة للصيقة بين الأفراد وغالبا عبر الرذاذ والقطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث، تسقط القطيرات عادة على الأرض او على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة، أو يصاب نتيجة لمس العيون أو الفم أو الأنف بعد لمس الأسطح الملوثة بالفيروس.

تتضمن الأعراض الشائعة للمرض في الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي التذوق والشم وتشمل المضاعفات كل من ذات الرئة ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين تعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين حتى 14 يوما لا يوجد حتى الآن لقاح أو علاج فيروسي فعال ضد فيروس كورونا المستجد.

تشمل التوصيات الوقائية غسل اليدين وتغطية الفم عند السعال أو المحافظة على مسافة كافية بين الأفراد وارتداء أقنعة الوجه الطبية (كامات) أو مراقبة الأشخاص المشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتيا، تضمنت استجابة السلطات في جميع أنحاء العالم اجراءات عديدة مثل فرض القيود على حركة الطيران وتطبيق الإغلاق العام أو إغلاق المرافق العمومية.

سبب الوباء أضرار اجتماعية واقتصادية عالمية تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير للإمدادات والمعدات تقاوم نتيجة حدوث حالة هلع الشراء، أغلقت المدارس والجامعات، على صعيد الوطني والمحلي في 190 دولة ما أثر على 73.5% من الطلاب في العالم.¹

المطلب الثاني: جائحة كورونا من الصين إلى العالم:

لقد بدأ تسارع التطورات المرتبطة بالفيروس خلال النصف الثاني من شهر يناير/ كانون الثاني ففي 20 من شهر يناير أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن فيروس كورونا مرض معد ينتقل بين البشر، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، أن بلاده أطلعت منظمة الصحة العالمية والدول المعنية حول الوباء منذ ظهوره لأول مرة في 23 من يناير/ كانون الثاني، تحدثت بكين عن إصابة 614 شخص بالوباء، وتوفي على إثرها 17 شخص وفرضت الصين الحجر على ووهان، ومع ارتفاع عدد الضحايا بدأت تتضح خطورة المرض، وانتاب العالم القلق والخوف من توسع انتشار المرض.

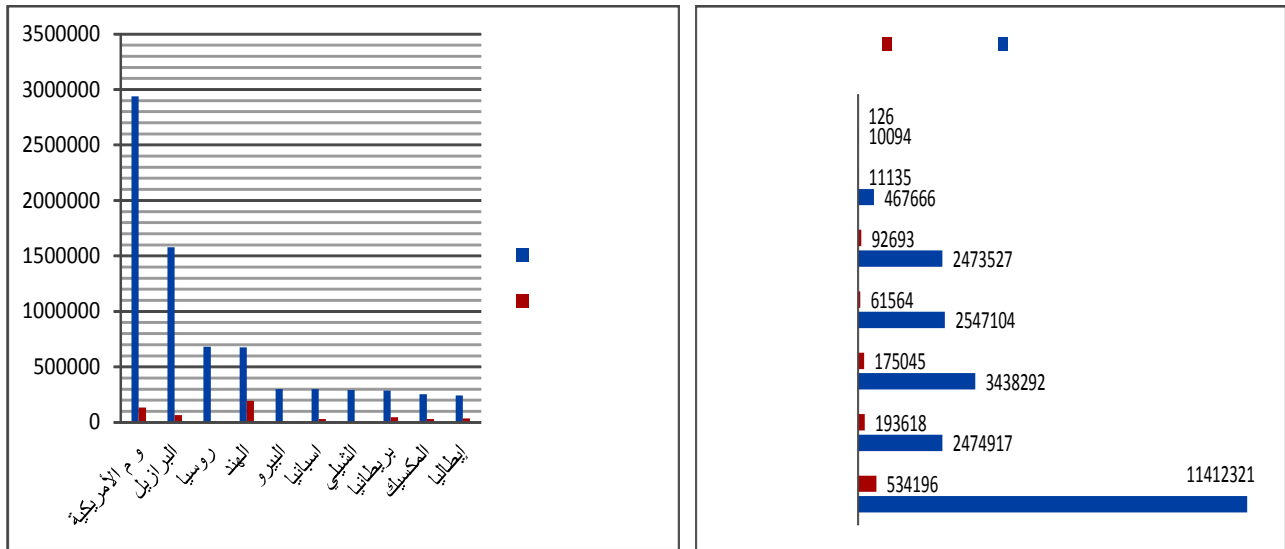
في 11 من شهر مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية بأن تفشي كوفيد- 19 يمكن اعتباره جائحة للحد من انتشار الفيروس اتخذت البلدان في كل أنحاء العالم تدابير غير مسبقة تشمل عمليات الإغلاق وحظر التجول وإغلاق المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة، وكذلك التعليق الكامل أو الجزئي للأنشطة التجارية غير الأساسية، وكان لها عواقب

¹ خالد عبيد احمد العبيدي ، سامية قرارة ، جائحة فيروس تاجي كوفيد-19 وانعكاساته على تقرير المسؤولية الاجتماعية، دراسة مسحية من وجهة نظر مجموعة من المحاسبين والمدققين ،مذكرة ماستر ، العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2020، ص64.

وخيمة على النمو الاقتصادي وأسواق العمل، البطالة والفقر والأمن الغذائي في جميع البلدان حول العالم تقريبا.¹

يمثل الشكل التالي عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في العالم حسب آخر الإحصائيات.

الشكل 1: عدد الإصابات والوفيات في العالم حسب القارات والدول ذات الانتشار الواسع ليوم 2020/07/05.



المصدر: بناء على معطيات worldometers (worldometers, 2020)

انتشر فيروس كورونا في العالم بنسب وأعداد متفاوتة حيث وصلت إلى أوروبا قبل الأمريكيتين وشهدت إيطاليا في الأسابيع الأولى مأساة إنسانية وإسبانيا وفرنسا بدرجة أقل لتعرف بعدها الولايات المتحدة أكثر انتشاراً للفيروس وتنتقل إلى المرتبة الأولى عدد الإصابات متجاوزة 2936251 إصابة و 132327 حالة وفاة ثم انتشار مهول في البرازيل

¹ بوخرص عبد الحفيظ ، بن محاد سمير ، جهود المؤسسات الدولية في محاربة الفقر في ظل جائحة كورونا ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2020، ص 05.

المرتبة الثانية (1578376 إصابة و 64365 حالة وفاة) ثم روسيا - 681251 إصابة و10162 وفاة) ثم الهند (675453) والأولى من حيث عدد الوفيات (193030 وفاة).

و كانت 18 دولة من أصل 30 دولة لديها أكبر عدد من الحالات هي الدول النامية.¹

المطلب الثالث: التجارة الدولية في حالة اضطراب.

ضرب الوباء العالم عندما كانت التجارة الدولية في حالة اضطراب بالفعل انخفضت التجارة العالمية في جميع الأرباء عام 2019 وكذلك انخفاضات في أوائل العام 2020 عبر موجة من التأثيرات بدأت من الصين.

ظهرت البيانات الشهرية المقدمة في هذا التقرير أن الصادرات الصينية انخفضت بنحو 21% في فيفري 2020 مقارنة بالسابق ورغم انتعاش الصادرات بشكل طفيف في مارس بدأ الوباء في ضرب الصادرات من الدول الأخرى انخفضت بالعام السابق.

لم تظهر الآثار في الدول الأوروبية والولايات المتحدة في مارس بنسبة 8% و 7% على التوالي وعلقت معظم الدول في أواخر مارس وأفريل 2020، ولم تكن البيانات كاملة وتامة.

بحلول 7 ماي، حظرت 113 دولة السفر من أجل احتواء انتشار فيروس كوفيد 19 عند السفر والسياحة القطاعات الأكثر تطورا بعام 2019 تتوقع منظمة السياحة العالمية أن ينخفض عدد السياح بنسبة 60% إلى 80% في عام 2020 بالمقارنة قدره 15 إلى 20 مرة أكبر مما كان عليه الحال خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 انخفاض لصادراتها وعندما يتعلق الأمر بتجارة البضائع تشير البيانات للصين والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى أن الجلود والمنتجات انخفضت صادراتها إلى 20 % المنتجات الجلدية والأحذية والمركبات والملابس كانت من بين السلع الأكثر تضررا.

¹ كوفيد-19 الاغلاق الكبير واثره على المؤسسات الصغيرة ، ملخص تنفيذي، مركز التجارة الدولية،2020، ص3.

تواجه العديد من الاقتصاديات النامية مزيدا من الربح المعاكس بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي ما يزيد عن تكاليف التجارة، ارتفع الدولار الأمريكي بنسبة 59% في فترة فيفري -أفريل أدى ذلك إلى توليد الضغط الهبوطي على التجارة الدولية 2020.

المبحث الثاني: مخلفات جائحة كورونا.

المطلب الأول: آثار كورونا على التجارة الخارجية والحالات الاجتماعية.

إن منظمة التعاون السلمي التي أبلغت جميع الأعضاء تقريبا غير المحصنة ضد موجات الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه كما هو الوضع في العديد من البلدان الأخرى حول العالم شهدت الدول الأعضاء الآثار الاجتماعية السلبية المفروضة بهذا الفيروس على الاقتصاديات ومجتمعاتها أول الآثار تتمثل في:

1) المالية والتجارة:

التدفقات التجارية:

أظهرت التجارة الدولية تباطؤ فعلياً مسبقاً مع التوترات التجارية المستمرة بين الاقتصاديات الكبرى وبهذا لم يكن من المتوقع أن تعرف نمواً في عام 2020 لكن بعد جائحة كوفيد 19 من المتوقع أن تنخفض تدفقات التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في عام 2020.

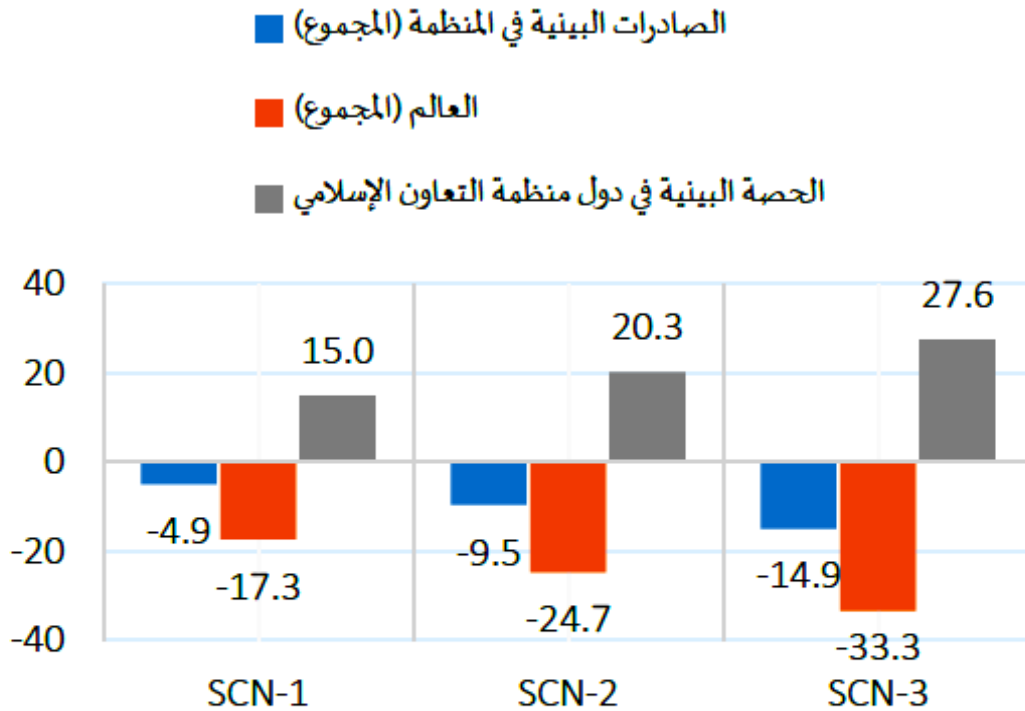
وذلك بناءً على توقع تخفيض في تجارة البضائع بنسبة 9.12% في عام 2020 يليها انتعاش قوي بنسبة 3.21% في عام 2021 وذلك تقريبا التجارة كنتيجة wto فيه قبل الوباء.

للتحقق في الآثار المحتملة على قطاع التجارة لدول أعضاء في منظمة التعاون السلمي يتركزه مقدار كبير على المنتجات الأساسية القائمة على السلع الأساسية لذلك فإن الإنخفاض الحاد في أسعار السلع سيؤثر بشكل كبير على التجارة مع بقية العالم استناداً إلى مستويات الحالية لأسعار السلع التي أبلغ عنها صندوق النقد الدولي.

ووفقا لذلك تم انشاء ثلاثة سيناريوهات بديلة بالنسبة للسيناريو الأول فهو متفائل التعاون الإسلامي مع العالم يختلف اختلافا بارز مع مقارنته بتجارتها البيئية ففي حين أن 41% من صادراتها إلى العالم كانت من الوقود المعدني على مدى 5 سنوات الماضية بلغت هذه الحصة 15% فقط في تجارتها البيئية لذلك فكون انخفاض أسعار السلع يؤثر بشكل مفرط على توزيع التجارة موضح في شكل 02:

الشكل رقم 02: التغيرات المحتملة في تدفقات الصادرات من دول منظمة التعاون

الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية، وأسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي، وإحصاءات إدارة الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

حيث تكون أسعار النفط أقل بنحو 42% من متوسط مستوى الخمس سنوات والسلع الأخرى بحوالي 5.1% أقل من متوسط منخفض الصادرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 9.4% تسترجع صادراتها للعالم بحوالي 17% وهذا نشأ فيها زيادة حصة الصادرات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15%، كما أنه سيؤدي انخفاض إضافي

في أسعار النفط SCN10 و 10.5% في السلع الأخرى (70% SCN-3 السلع) (55%، 15.2%) في السلع الأخرى إلى خسائر أخرى في حجم الصادرات.

(2) العمالة:

أزمة كوفيد 19 أثرت تأثيرا كبيرا في جميع جوانب الحياة وفي محاولة التصدي للأزمة تقع حتما على الصحة العامة ومن المتوقع أن تؤدي التدبير الوقائية المتمثلة في عمليات الإلقاء الشامل إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة فقد أصدرت منظمة العمل الدولية ثالث تقرير لتقييم أثر الوباء على العالم بشكل منتظم، وتشير التقديرات الأولية لمنظمة العمل العالمية إلى ارتفاع المعدل العالمي للبطالة بمقدار 13 مليون شخص وأشارت التقديرات العالمية الثانية لمنظمة العمل الدولية إلى أن ساعات العمل ستتناقص بنسبة 7.6% في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 135 مليون عامل بدوام كامل، مع خسارة العمال مالا يصل إلى 4.3 تريليون دولار أمريكي من الدخل بحلول نهاية عام 2020.

وفي تقريرها النهائي من المتوقع أن تتناقص ساعات العمل العالمية بنسبة 5.10% في الربع الثاني 2020 وهو ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل ما يشكل تراجعاً كبيراً لتقدير المنظمة العمل الدولية يبلغ تقدير الربح الأول انخفاض ساعات العمل العالمية 195 مليون خلال 29 أبريل 2020 5.4% حوالي 130 مليون وظيفة بدوام كامل في حين أن الملايين من العمال معرضون للتسريح من العمل.

(3) السياحة والنقل:

تعتبر السياحة الدولية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومصدراً هاماً للإيرادات العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل في العديد من البلدان إذ يتم إنتاج حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم كما يخلق قطاع السياحة وظيفة من بين

كل 4 وظائف جديدة وفي عام 2019 شكلت السياحة الدولية 8% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي ووفرت فرص عمل لأكثر من 45 مليون شخص.

أدى الإعلان عن جائحة كوفيد 19 يوم 11 مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية إلى موجة تدابير فرض القيود على السفر بأشكال وكثافة مختلفة وضعت هذا القطاع في موقف صعب وفقا لمنظمة السياحة واعتبارا من 28 أبريل 2020 من بين 217 وجهة حول العالم أغلقت 45% حدودها كليا منعت 18% دخول مسافرين من دول محدودة، طبقت 7% إجراءات مختلفة مثل الحجر الصحي أو العزل لمدة 14 يوم.¹

المطلب الثاني: السياسات العامة والإجراءات المتخذة للوقاية من Covid 19:

1) دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق من حدة Covid 19 على التجارة الدولية:

أكد مستشار لدى منظمة التجارة العالمية بأن نسبة التجارة انخفضت خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة أكد مستشار لدى منظمة التجارة العالمية بأن نسبة التجارة انخفضت خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 3% أما بالنسبة للربع الثاني انخفضت بمقدار 18% حيث قامت العديد من الدول بالغلق التام، ونظرا لتأثر بلدان منظمة التعاون السلمي بدرجات متفاوت نفذ صناعات السياسات في دول المنظمة بالاعتماد على مواردها المالية المتاحة (احتياطي مالي زائد وما إلى ذلك)، هياكلها الاقتصادية مثل مصدري النفط ومستورديه، الاعتماد على التحويلات والسياحة وقدرات المؤسسة مثل الأنظمة المركزية للدفع عبر الانترنت باستخدام الحكومة الالكترونية مجموعة من السياسات الاقتصادية للحد من الخسائر بسبب الجائحة وتقليص المدة المطلوبة لتحقيق الانتعاش العامل للأنشطة الاقتصادية.

¹ منظمة التعاون الإسلامي، الأفاق والتحديات ، الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الاعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي ، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، مايو 2020 ، ص3 .

الإجراءات المعنية بالصحة والسلامة العامة:

مما لا شك فيه أن أنظمة الصحة تواجه أكبر أزمة صحية تعترضها منذ قرن تتطلب سياسات فعالة لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وقدرت الرعاية الصحية عبر بلدان الأعضاء في منظمة التعاون السلمي وفي أماكن أخرى على ضمان وصول الفئات الضعيفة على خدمات التشخيص والعلاج، وتشكل عملية اختبار عامل أساسيا لاحتواء كوفيد 19 وعلاج الأشخاص المصابين في الوقت المناسب عبر البلدان الأعضاء في منظمة و اتخاذ إجراءات عالية المستوى فيما يتعلق بالإنداز والاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة وتمثلت الأولوية والأهم في احتواء فيروس والتخفيض من معدل الإصابة به الأمر الذي أدى على تنظيم حملات واسعة النطاق على الصحة لتحسين عادات النظافة الشخصية بإجراءات التباعد الاجتماعي وحالات الغلق للحد من التنقل البشري وبالتالي خطر الإصابة بالعدوى أو نقل الفيروس من شخص لآخر وذلك لتتبع والكشف عن المصابين وتتبع حالاتهم وتوفير ما يكفي من معدات الوقاية الشخصية.

خلاصة:

بسبب ما ألحقه فيروس كورونا المستجد من هلاك بالحياة البشرية والاقتصادية، فهو يعطي حيزا ومجالا أمام إجراء تغيير دائم، حيث أنه كشف أسباب القصور في العالم الذي كان قائما قبل أن يشق هذا العامل المسبب للمرض طريقه في جميع أنحاء العالم، لقد فعلت الأزمة التي شهدتها العالم منذ عقد من الزمن الشيء نفسه لكن العالم لم يرقى إلى مستوى التحدي المطلوب.

الفصل الثالث:

آثار كوفيد 19 على حجم وتمويل

التجارة الدولية

مع الإشارة للجزائر

تمهيد:

قلبت جائحة كوفيد 19 اقتصاديات العالم بأسره رأسا على عقب، فعطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، مكلفة التجارة والمشاريع التجارية في المنطقة العربية خسائر فادحة، وأدى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي لأسواق الأسهم إلى زيادة تلك الخسائر، بما في ذلك البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

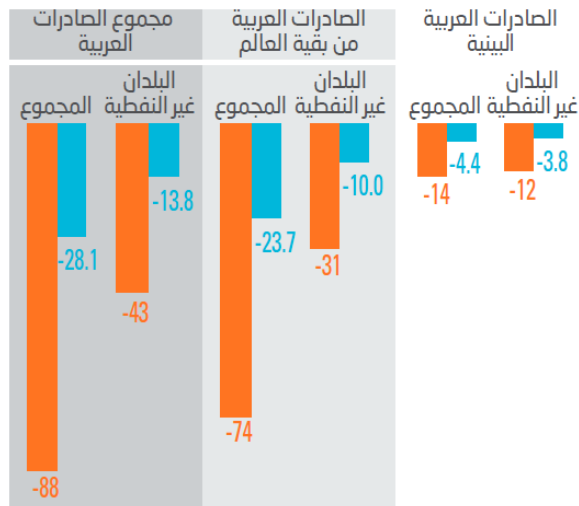
المبحث الأول : أثر كوفيد19- على حجم التجارة الخارجية.

المطلب الاول: آثار جائحة كوفيد19- على اقتصاديات العربية

في عام 2019 بلغت صادرات المنطقة العربية نحو تريليون دولار 5 % من صادرات العالم، وبلغت وارداتها 828 مليار دولار 4% من الواردات العالمية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاتحاد الأوروبي والصين، من بين أقوى الاقتصاديات فالعالم الواجهة الأساسية للواردات والصادرات الدول العربية من السلع، ويمر المصدرون اليوم بظروف اقتصادية صعبة.

من المتوقع أن ينخفض مجموع الصادرات المنطقة العربية إلى 88 مليار دولار نتيجة الآثار الوخيمة لجائحة كوفيد 19 حسب سيناريو تدهور الأوضاع.¹

الشكل 03 : آثار كوفيد 19 تراجع الصادرات



■ سيناريو معتدل (النمو العالمي: 1.5 في المائة)
■ سيناريو تدهور الأوضاع (النمو العالمي: -3 في المائة)

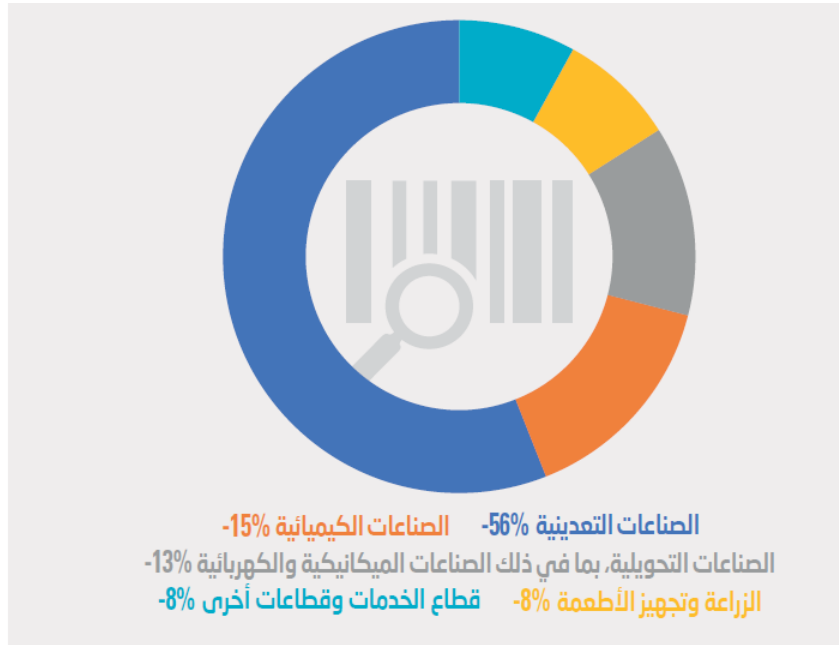
المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكود ، ص 2.

¹ آثار جائحة كوفيد 19 على الاقتصاديات العربية، التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكوا، ص 1.

من المتوقع أن ينجم الجزء الأكبر من هذا المبلغ وهو 74 مليار دولار عن تراجع صادرات المنطقة العربية، و14 دولار فالصادرات البنينية ومع اتساع رقعة فيروس كورونا واستمرار في الشلل في التجارة الدولية من المتوقع حدوث تراجع معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الصادرات لا تقل عن 28 مليار دولار.

من المتوقع أن تحل الصناعات المعدنية والكميائية في طليعة القطاعات الأكثر خسائر وأن تسجل 71% من الانخفاض الإجمالي في صادرات في ضل جائحة كورونا.¹

الشكل رقم 04: تراجع الصادرات بفعل كوفيد 19 حسب القطاع

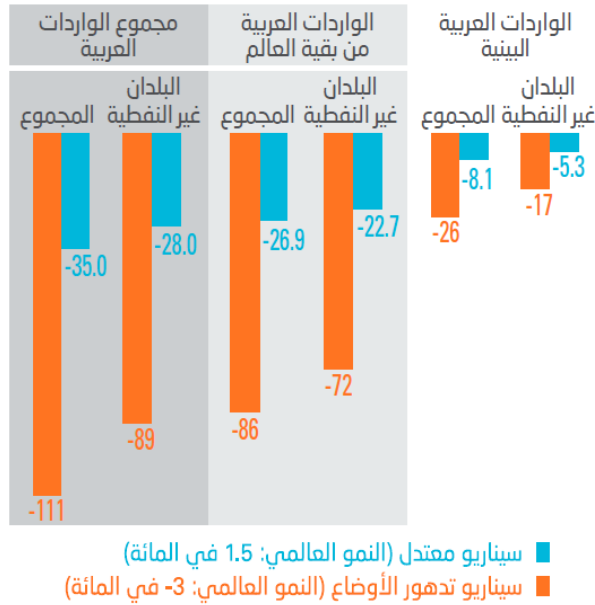


المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكواد ، ص 2.

¹ المرجع السابق، ص 2.

من المتوقع أن ينخفض مجموع واردات المنطقة العربية بمقدار 111 مليار دولار نتيجة الآثار الوخيمة لفيروس كوفيد 19- على الاستهلاك والتصدير حسب سيناريو تدهور الأوضاع.

الشكل رقم 05: آثار كوفيد 19 تراجع الواردات

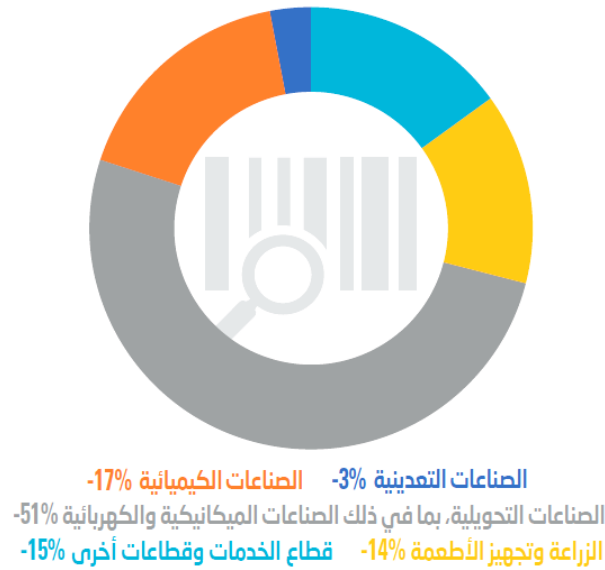


المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكود ، ص 2.

من المحتمل أن تصل قيمة انخفاض الواردات غير نفطية إلى 89 مليار دولار، 81% منها تعود للواردات خارج المنطقة. ومن المحتمل حدوث انخفاض في نمو العالمي إلى خسائر فالواردات لا تقل عن 35 مليار دولار.

تسجل المنتجات الميكانيكية والكهربائية وغيرها من منتجات الصناعات التحويلية 51% انخفاضا من الواردات ، أي أنها ثاني أكثر الصناعات تضررا في المنطقة العربية.

الشكل رقم 06: تراجع الواردات بفعل كوفيد 19 حسب القطاع

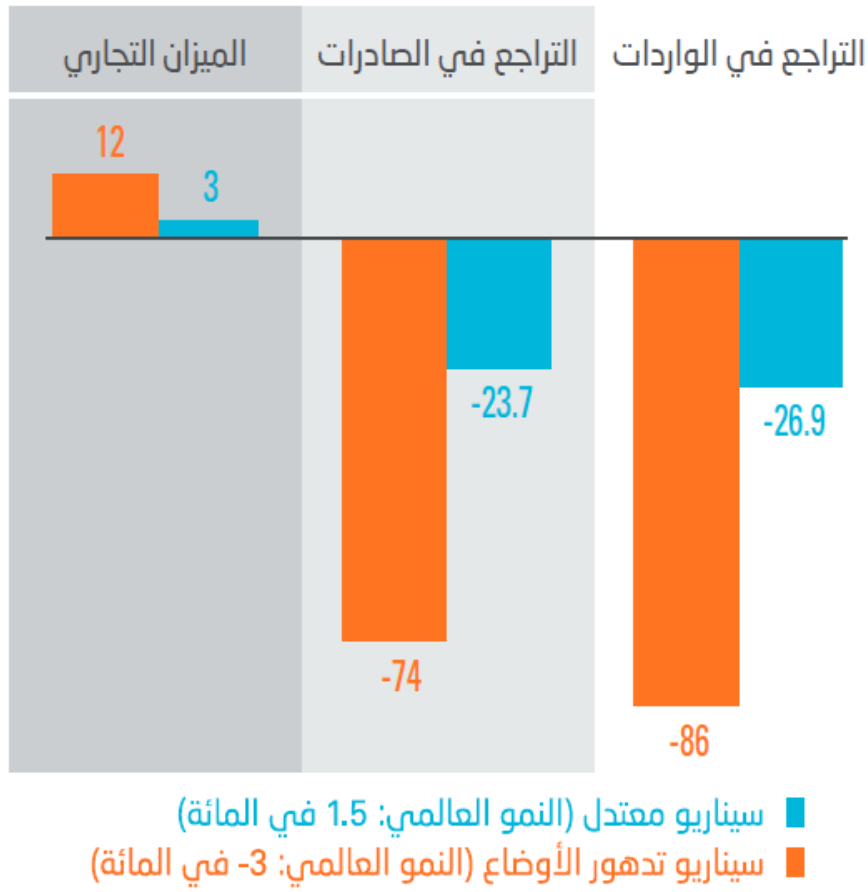


المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكود ، ص 2.

من المتوقع أن تتراجع الواردات من بقية مناطق العالم بوتيرة أسرع من وتيرة الصادرات إليها، مما سيؤدي إلى فائض تجاري بالمنطقة العربية قدرها 12 مليار دولار، ستتراجع صادرات الدول العربية الى بقية العالم بمقدار 74 مليار دولار، مقابل انخفاض وارداتها إلى 86 مليار دولار، ويكون الصافي التجاري ايجابيا فيها.¹

¹ المرجع السابق، ص 3.

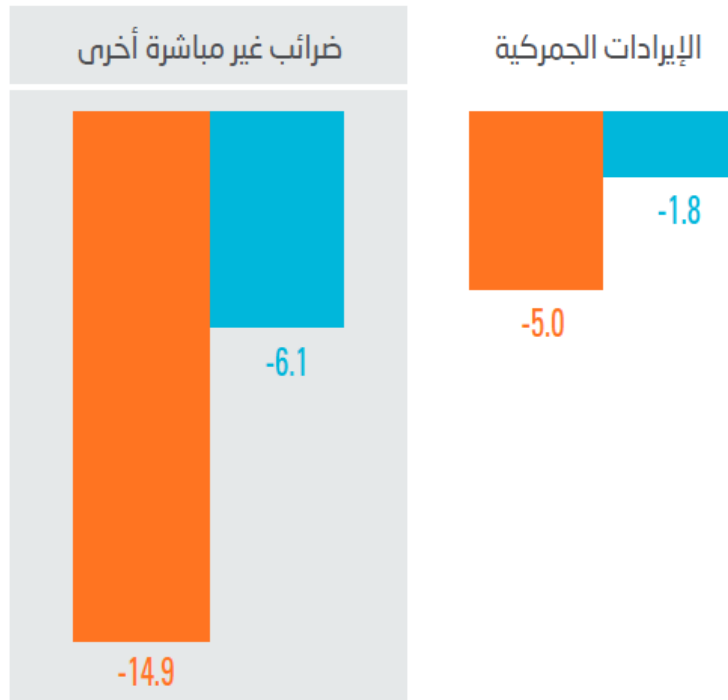
الشكل رقم 07: الميزان التجاري (مليار دولار)



المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكود ، ص 3.

من المتوقع أن تتكبد المناطق العربية خسائر بقيمة 20 مليار دولار في شكل إيرادات ضريبة من الضرائب الغير مباشرة نتيجة الآثار الوخيمة لجائحة كوفيد 19 حسب سيناريو تدهور الأوضاع.

الشكل رقم 08: آثار كوفيد 19 الخسائر في الإيرادات الجمركية (مليار دولار)



■ سيناريو معتدل (النمو العالمي: 1.5 في المائة)
 ■ سيناريو تدهور الأوضاع (النمو العالمي: -3 في المائة)

المصدر: مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكود ، ص 3.

سيتسبب انخفاض الواردات بانخفاض الإيرادات الجمركية مما سيؤدي إلى خسارة 5 مليارات الدولارات من التعريفات الجمركية على الواردات وتبلغ هذه الخسائر أعلى المستويات في البلدان التي تعول على الإيرادات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية.

من الممكن أن تسفر تداعيات جائحة كوفيد19 المقترنة بالهبوط الحاد في أسعار النفط في مارس 2020 من تراجع في التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المنطقة العربية في 2020 ، وذلك بمقدار 8.17 مليار دولار أي بنسبة 45% تقريبا.

أعلنت 5000 شركة متعددة الجنسيات في العالم عن توقعاتها بانخفاض أرباحها عام 2020 بنسبة 30% بفعل الجائحة مما سيؤثر سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر التي

بلغت 31 مليار دولار في 2018 بمقابل 88,5 مليار دولار عام 2008 وسيكون أكثر حدة من حدث 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية في المنطقة.¹

المطلب الثاني: جائحة كورونا ستخلف ندوبا إقتصادية دائمة الأثر.

أولا: إغلاقات واسعة النطاق.

بحلول اوائل أفريل كان نحو 150 بلد قد أغلقت جميع المدارس وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلقت أكثر من 80 دولة أماكن العمل لاحتواء انتشار فيروس كورونا، وفرضت قيود على سفر في نطاق واسع أثرت الاغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تأثيرا كبيرا على النشاط التجاري فيما صاحبها تقلبات في الأسواق المالية وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تطبق الاغلاقات والالغاءات الإلزامية.

المطلب الثالث: انتعاش تجار السلع في الربع الرابع.

قالت المنظمة العالمية للتجارة أن حجم التجارة السلعية العالمية سجل انتعاشا قوي في الربع الاخير من 2020 ، وأفادت المنظمة في أحدث تقاريرها أنه من غير المرجح أن تستمر وتيرة التوسع التجارة العالمية في النصف الأول لعام 2021 حيث أن المؤشرات الرئيسية قد بلغت ذروتها بالفعل، مرتفعا من 9.103 وأوضحت المنظمة أن مؤشر التوقع الفصلي الصادر عنها الذي يضم سبعة مكونات، سجل 7.100 نقطة في نوفمبر 2020 ، وحسب التقرير فإن جميع المؤشرات اما أعلى من الاتجاه أو من الاتجاه.

وتابع التقرير " قد لا يعكس المؤشر تماما عودت ظهور كوفيد 19 وظهور متغيرات جديدة للمرض ، والتي ستؤثر بلا شك على تجارة السلع في الربع الأول ل 2021.

¹ المرجع السابق، ص 3.

ويقيس المؤشر حالة الزخم في نمو التجارة العالمية وتشير القراءة عند أعلى مستوى 100 إلى نمو جيد فيما تشير قراءة أقل من 100 إلى التباطؤ.

ورصد التقرير أن مؤشرات طلبات التصدير بلغت (4.103) ومنتجات السيارات إلى (8.99) والتي تعد من بين المؤشرات الرائدة الأكثر موثوقية في التجارة الخارجية، التي بلغت ذروتها مؤخرًا.

في مقابل لايزال مؤشر شحن الحاويات (3.107) والشحن الجوي (4.99) في ارتفاع.

وحسب بيانات المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) سجلت حركة تجارة عالمية خلال عام 2020 بنسبة 9% بضغط تداعيات فيروس كورونا.

وانخفضت تجارة السلع العالمية بنحو 6% فيما تراجعت نسبة التجارة الخدمات بنسبة 5.16%¹

¹ من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع، تجنب ضياع عقد آخر، تقرير التجارة والتنمية لعام 2020، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، ص 22.

المبحث الثاني : آثار كوفيد 19 على التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الاول: كوفيد 19 يحدث خلل في إقتصاد الجزائر :

لقد فاقمت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق ، مترافقة بالانخفاض في أسعار النفط في العام 2020 ، مكان الخلل في الإقتصاد الجزائري، إذ يعاني الإقتصاد عدّة مسائل بنيوية ترتبط بسوء إدارة الربوع المتراكمة في العقد الأول من القرن وبيئة أعمال غير مواتية يطغى عليها الجيش وقطاع خاص مقيد . والأهم أن الإقتصاد شديداً الاعتماد على الغاز والنفط، اللذين يتأثران بتقلبات الأسعار بالفعل، استأثرت ربيع الغاز والنفط بنسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للعام 2018 و 40% في المئة من الموازنة الحكومية للعام 2018 ، فيما استأثرت صادرات النفط بنسبة 94% من صادرات البضائع في العام 2017 .

ونظراً إلى الضغوط المفروضة مؤخراً على الموازنة الوطنية، من المتوقع أنه ينبغي على شركة سوناطراك، وهي شركة الغاز والنفط الجزائرية المملوكة من الدولة وتسيطر على أكثر من 75% من إنتاج الهيدروكربون الإجمالي، أن تحدد سعر برميل النفط عند 118، 20 دولار في العام 2020 و 135 ، 20 دولار في العام 2021 للوصول إلى نقطة التعادل المال.

بيد أن الجزائر ما زالت تُراكم عجزاً مالياً ضخماً من المتوقع أن يصل إلى 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 و 14%، 8 في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون . وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرين

الأوليين من العام 2020 ، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثفة بنسبة 27% على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26%¹.

علاوة على ذلك، أثر فيروس كورونا المستجد بشدة في بعض أهم الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتى أبريل 2020 ، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 % على أساس سنوي ،وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقع أن تبقى ما دون 45 دولاراً طوال سنة 2021. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر .ومن المتوقع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020 ، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار.

وبالإجمال، وتبعاً لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتقلص الاقتصاد بنسبة 5.5% في العام 2020، أرغم هذا التراجع في العائدات الدولة على إعادة النظر في سياستها المالية .ففي مايو 2020 ، أعلنت عن تخفيض نسبه 50 في المئة في الإنفاق العام وتأجيل عدّة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت قد وعدت بها . وقد تُسبب خطوات كهذه امتعاضاً أكبر في صفوف الحراك، الذي يطالب بإصلاحات على مستوى القاعدة تقضي على الفساد وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية، وبالفعل، تعاني الجزائر تفاوتات متعدّدة المستويات، بما فيها تفاوتات جنسانية ومنطقية بين المدن والأرياف، وتفاوتات في فئات الدخل .فعلى مدى العقد المنصرم، ثبت معدّل البطالة الإجمالي للذكور

¹ نجلاء بن ميمون، ياسمينة بوزهور، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة

السياسية، مقال على الموقع: <https://www.brookings.edu/ar/opinions>

عند نسبة 10% ونسبة البطالة للشباب الذكور عند 26% . أما لدى النساء، ولا سيما الشابات، استمرت البطالة بالازدياد، ممّا وسّع الفجوة الجنسانية¹.

بالتالي، بات للجزائريات اللواتي يرغبن في الانخراط في سوق العمل فرص متضائلة أكثر فأكثر للعثور على عمل مقارنة بنظرائهنّ الذكور. مع ذلك، حاولت الدولة تحسين إطار الأعمال التنظيمي لصالح النساء لمنحهنّ قدرة وصول أعلى إلى الفرص الاقتصادية. وقد ارتفع حاصل الجزائر في مؤشر أعمال النساء وقوانينها 17 نقطة على مدى السنوات العشرين الماضية) لكنّه ما زال متأخراً عن المغرب وتونس المجاورين. (وقد أظهرت البلاد تحسّناً من ناحية توزيع الدخل. فتبعاً لأحدث البيانات المتاحة، تراجع التفاوت في الدخل إلى مستوى أدنى بكثير من مستويات الدول المجاورة. لكن فيما استأثرت نسبة 10% الأثرى في البلاد بنسبة 23% من الدخل للعام 2011، لم تكن حصّة نسبة الـ 10% الأفقر سوى 4%. من ناحية أوجه عدم المساواة في الاستهلاك، تناهز الفجوة بين الأغنياء والفقراء نسبة 28%.

المطلب الثاني : أزمة السيولة واللجوء إلى احتياطي الصرف.

فبتهايوي أسعار البترول إلى ما تحت حاجز 30 دولاراً، تكون الميزانية الجزائرية المبنية في العادة على سعر برميل يفوق 50 دولاراً، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل إذا استمرت الأزمة إلى نهاية السنة الحالية.

وتقدر خسائر الجزائر، وفق تقديرات غير رسمية، بحوالي مليار دولار شهري، شباط/فبراير وأذار مارس، جزاء انخفاض أسعار البرميل، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل الجزائر أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة.

¹ <https://www.alquds.co.uk>

وتعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتُدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل.

ومن سوء حظ الجزائر، أن زبونها الرئيسيين في أوروبا والعالم، إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا.¹

اولا: عجز الميزانية في تضاعف:

وفي ظل هذه المعطيات، يرى الخبير في المالية كمال سي محمد، أن الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز بـ 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف.

وأوضح سي محمد في تصريح لـ"عربي"21، قائلا: " إذا استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ 1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ 1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا."

ولمواجهة هذا الوضع، قال الخبير في المالية، إن الحكومة الجزائرية، ستكون بين خيارين، إما اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف إعلاميا بطبع النقود، وهو إجراء سبق للحكومة ما قبل الأخيرة اتخاذه وأثار انتقادات واسعة، وإما الاعتماد على تمويلات خارجية عبر الاستدانة التي تظل من جانبها، خطأ أحمر ترفض الحكومة تجاوزه.

¹ أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، على الموقع: <https://arabi21.com/story>

وتحتفظ الجزائر رغم خطورة الأزمة، بهامش أمان، بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة المقدرة بنحو 55 مليار دولار وكذلك ضعف مديونيتها الخارجية التي لا تتجاوز 3 مليارات دولار.

لكن الخبير كمال سي محمد، يؤكد بأن احتياطي الصرف الذي يتم استعماله لسداد عجز ميزان المدفوعات، قد ينفذ في غضون السنة المقبلة إذا لم تسترجع أسعار النفط مستويات مقبولة.

وشرح دكتور الاقتصاد فكرته بالقول: " كان عجز ميزان المدفوعات السنة الماضية، 12مليار دولار، وإذا استمرت الأوضاع كما هي اليوم، سيصبح العجز مع نهاية السنة 22 مليار دولار، أي أن احتياطي الصرف سينزل إلى أقل من 40 مليار دولار، وهو ما يعني امتلاك الجزائر لسنة واحدة من الاستيراد فقط."

ثانيا : أزمة سيولة:

ويبدو البنك المركزي الجزائري واعيا بخطورة الوضع، وهو ما دفعه إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة نقص السيولة المتوقع، جراء الأزمة الحالية.

وقرر البنك المركزي المعروف بـ"بنك الجزائر"، إجراءين الأول هو تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0.25%، وتخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية في البنوك بـ 2%، مشيرا إلى أن قراراته " ستسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة ."

وبحسب الخبراء، فإن هذه القرارات، تهدف إلى تشجيع البنوك للاقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة

كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، مخافة ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الهلع من تفشي فيروس كورونا.¹

المطلب الثالث: ارتفاع عجز الميزان التجاري لتجارة الجزائر خلال 2020 :

قالت الجزائر إن عجز الميزان التجاري للبلاد (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) ارتفع إلى 10.6 مليارات دولار في 2020 ، من 6.11 مليارات دولار في 2019 ، بزيادة 73.48 %.

جاء ذلك في تصريح أدلى به مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة الجزائرية خالد بوشلاغم، الخميس في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية.

وأوضح أن واردات البلاد تراجعت بمقدار 7.4 مليارات دولار أو 18% ، إلى 34.4 مليار دولار في 2020 من 42 مليار دولار في 2019.

وأشار بوشلاغم إلى أن الصادرات الجزائرية تراجعت هي الأخرى بمقدار 10 مليارات دولار أو بنسبة 33%، من 35.8 مليار دولار في 2019 إلى 23.8 العام الماضي.

وعزا المسؤول التراجع الحاد للصادرات الجزائرية إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة جائحة كورونا.

ويعتمد اقتصاد الجزائر إلى حد كبير على عائداته من النفط والغاز، التي تشكل 93 بالمئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات حكومية رسمية.

¹أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، على الموقع: <https://arabi21.com/story>

خلاصة:

بالرغم من قوة تأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم إلى أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة ، حيث نجحت غالب الدول وإلى حد كبير في تالفي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة وانهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنويع، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع فتجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بالزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير

الخاتمة

الخاتمة:

إن عالمنا اليوم يواجه عدواً مشتركاً ونحن في حرب مع هذا الفيروس (كوفيد-19) يفتك بالناس فضلاً عن قيمة الاقتصاد الحقيقي في مجالات التجارة أو سلاسل التوريد والوظائف والأعمال التجارية، هنالك مدن وبلدان وأهلنا الإغلاق التام، فلو تركناه يسري كالنار في الهشيم خاصة أشد مناطق العالم ضعفاً فسيقتل الملايين فلماذا ليس التضامن العالمي ضروري لهذا فحسب بل هو يصب في مصالح الجميع.

نتائج عامة:

بعد استكمال موضوع البحث النظري والتطبيقي وصلت إلى النتائج حول فيروس كوفيد-19 وتأثيرها على التجارة الخارجية كالآتي:

- انخفاض سعر النفط.
- إغلاق التام للحدود قبل من حجم الصادرات والواردات.
- فيروس سريع الانتشار.
- زيادة حجم البطالة.
- لم يتم إيجاد علاج له لحد اليوم.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً الكتب

1. أحمد شعبان، محمد علي، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودورها في القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2011.
2. إياد عبد الفتاح المنور، المفاهيم العامة والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
3. جلال جويده القصاص، الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010.
4. ديفد كوامن، الفيض: أمراض الحيوانات المعدية وجائحة الوباء التالية بين البشر، وحدة الإنتاج في المجلس الوطني، الكويت، د ط، سبتمبر 2014.
5. صبحي قادوس قريمة، ومحمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
6. ضياء مجيد الموساوي، ثورة تسعير النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
7. عبد العالي كاظم المعموري، الطوفان القادم تولد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
8. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة 200.
9. مصطفى العمواصي، وآخرون، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار الجليس الزمان والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
10. وضاح نجيب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول، وفق مبادئ الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر، الأردن، 2011.

ثانياً: الرسائل والمذكرات:

1. إسحاق جناوي، بوبكر بن السعدي، أثر الازمات الاقتصادية على التجارية الخارجية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2019.
2. خالد عبيد احمد العبيدي ، سامية قرارة ، جائحة فيروس تاجي كوفيد-19 وانعكاساته على تقرير المسؤولية الاجتماعية، دراسة مسحية من وجهة نظر مجموعة من المحاسبين والمدققين ، مذكرة ماستر ، العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2020.
3. عز الدين بوحبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية خلال فترة 2007/2014، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2019.

ثالثاً: المجلات والملتقيات:

4. آثار جائحة كوفيد 19 على الاقتصاديات العربية، التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة ازدهار البلدان كرامة الانسان، الاسكوا.
5. بوخرص عبد الحفيظ ، بن محاد سمير ، جهود المؤسسات الدولية في محاربة الفقر في ظل جائحة كورونا ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2020، ص 05.
6. جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، بيروت، 2009.
7. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة بمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة طرابلس، لبنان، 2009.
8. روابح عبد الرحمان، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 24، جامعة الحلفة.

9. ستو فاطمة الزهراء، الأزمات الالية العالمية وعلاقتها بسياسة التحرر المالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة المسيلة، 2019.

10. علا عادل علي، الأزمة المالية العالمية: تأثيراتها وطرق معالجتها، مجلة النهضة، العدد 1، 2013، الاسكندرية،

11. منظمة التعاون الاسلامي، الافاق والتحديات ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الاعضاء لمنظمة التعاون الاسلامي ، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ،مايو 2020 ..

12. من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع، تجنب ضياع عقد آخر، تقرير التجارة والتنمية لعام 2020، مؤتمر الأمم المتحدة للتجار والتنمية الأونكتاد.

رابعاً: المحاضرات:

1. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة الساحة المركزية، 2008، الجزائر .

2. كوفيد-19 الاغلاق الكبير واثره على المؤسسات الصغيرة ، ملخص تنفيذي، مركز التجارة الدولية، 2020 .

خامساً: المواقع الالكترونية:

1. <https://arabi21.com/story>
2. <https://www.alkhaleej.ae>
3. <https://www.alquds.co.uk>
4. <https://www.brookings.edu/ar/opinions>

الملاحق

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): المولود(ة) بتاريخ: 1997/10/29 ب. المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200324599 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: المعاصير
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم تجارية تخصص: المالية وقبارة دولية خلال السنة الجامعية: 2016
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "أثر جائحة كورونا على نمو بل
التجارة الخارجية حالة الجزائر
.....
.....
.....

أصح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/04/21

التوقيع والبصمة

.....




الملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مستوى العالم، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر بناء على طبيعة وخصوصية الإقتصاد الجزائري، كما استعرضت الدراسة آلية السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر للتخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء، كما أشارت الدراسة إلى آفاق الإقتصاد الجزائري بعد أزمة كورونا في ظل النموذج الإقتصادي الجديد. توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الإقتصاد العالمي وكذلك على الإقتصاد الجزائري الذي تقاوم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تشمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، مع اقتراح مجموعة من الحلول لتعزيز قدرة الإقتصاد الجزائري على تجاوز آثار الأزمة، كما خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية النموذج الإقتصادي الجديد في تحقيق الرفاه والتطور

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، التجارة الخارجية، كوفيد 19.

Résumé :

L'étude visait à examiner les effets économiques de la pandémie de Corona dans le monde, en mettant en évidence la situation de l'Algérie en fonction de la nature et de la spécificité de son économie. L'étude visait également à examiner le mécanisme de la politique économique adoptée par l'Algérie pour atténuer les effets économiques de l'épidémie en plus d'examiner les perspectives de l'économie algérienne après la crise de Corona sous le nouveau modèle économique. L'étude a montré que la pandémie de Corona a eu de graves effets sur l'économie mondiale ainsi que sur l'économie algérienne, qui a été exacerbée par la pandémie en raison de la baisse des prix mondiaux du pétrole et de la demande d'hydrocarbures. Selon l'étude, la politique économique de l'Algérie est appréciée dans sa réponse aux conséquences de la pandémie en proposant un ensemble de solutions pour renforcer la capacité de l'économie algérienne à surmonter les effets de la crise. L'étude a également souligné l'importance du nouveau modèle économique pour parvenir à la prospérité et au développement.

Mots clés : Crises économiques, commerce international, covid 19.